Vol.4. No.1, sep, 2016 ISSN: 2090-5890

متطلبات تطوير التعليم الفنى الصناعى فى مصر

أ . محمد يوسف يوسف جاد

معلم أول (أ) بمدرسة الريدانية الثانوية الصناعية بنات

الملخص

التعليم الفنى الصناعى له دور الكبير فى إعداد القوة البشرية المدربة والمؤهلة للتعامل مع التكنولوجيا الحديثة والقادرة على مواجهة التغيرات المتسارعة وانعكاساتها على طبيعة احتياجات سوق العمل من المهن والمهارات المتغيرة لمواجهة طموحات المجتمع فى زيادة الإنتاج، والنمو والتطور، وبالرغم من أهمية التعليم الفنى الصناعى إلا أنه يواجه العديد من التحديات التى تعوقه عن القيام بالدور المطلوب وتجعله غير قادر على تحقيق الأهداف التى قام من أجلها.

لذلك قامت الدولة بإدخال إصلاحات جذرية فى هذا القطاع بدأت من خلال تكامل نظم التعليم الفنى الصناعى المختلفة بها (نظام الثلاث سنوات ونظام الخمس سنوات) وإطلاق استراتيجية تطوير التعليم الفنى ٢٠١٢-٢٠١٧ .

لذلك جاءت هذه الدراسة للكشف عن واقع التعليم الفنى الصناعى فى مصر، وكذلك أهم المعوقات التى تحول دون تطويره، وماهى المتطلبات اللازمة للتغلب على هذه المعوقات.

وعلى ذلك فقد تحددت مشكلة الدراسة فى التساؤل الرئيسى التالى :

ما المتطلبات التربوية اللازمة لتطوير التعليم الفنى الصناعى فى مصر؟

ويتفرع من هذا السؤال التساؤلات الفرعية التالية:-

١- *ما الواقع الحالى للتعليم الفنى الصناعى فى مصر؟*

٢- *ما المعوقات التى تحول دون تطوير التعليم الفنى الصناعى فى مصر؟*

٣- *ما المتطلبات اللازمة للتغلب على المعوقات التى تعوق تطوير التعليم الفنى الصناعى فى مصر؟*

منهج الدراسة:

استخدمت الدراسة: المنهج الوصفى فى الإجابة عن أسئلة الدراسة مع تحليل لواقع التعليم الصناعى بغرض الكشف عن المعوقات التى تحول دون تطوير التعليم الثانوى الفنى الصناعى فى مصر.

وتناولت الدراسة الواقع الحالى للتعليم الفنى الصناعى حيث عرضت فلسفة التعليم الفنى الصناعى، وأهدافه، والجهات المشرفة علية فى مصر، والهيكل التنظيمى له، وسياسة القبول به كما تناولت الدراسة معوقات تطوير التعليم الفنى الصناعى فى مصر من حيث ضعف تفعيل دور التوجيه الفنى، وعدم استكمال العجز فى الهيكل الإدارى، وضعف التمويل الحكومى، وضعف فعالية المرصد القومى المصرى للتعليم والتدريب والتوظيف، وضعف ثقافة التعليم والتدريب المستمر فى المجتمع المصرى، وعدم تفعيل دور مجالس الأمناء والآباء والمعلمين، كما عرضت الدراسة إلى المتطلبات اللازمة للتغلب على معوقات تطوير التعليم الفنى الصناعى فى مصر بالنسبة لضعف تفعيل دور التوجيه الفنى، وعدم استكمال العجز فى الهيكل الإدارى، وضعف التمويل الحكومى، وضعف فعالية المرصد القومى المصرى للتعليم والتدريب والتوظيف، وضعف ثقافة التعليم والتدريب المستمر فى المجتمع المصرى، وعدم تفعيل دور مجالس الأمناء والآباء والمعلمين.

Abstract

Technical Education have a great role in the preparation of trained and qualified manpower to deal with modern and capable technology to cope with rapid changes and their impact on the nature of the labor market needs of professions and skills, changing to meet the aspirations of the community in increasing production, growth and development, in spite of the importance of technical education industrial but faces many of the challenges that impeded from doing the required role and make it unable to achieve the goals that he created.

So the State to radical reforms in this sector began through the integration of different technical education with industrial systems (three-year system and five years) and the launch of the development of technical education strategy 2012-2017.

Therefore, this study was to reveal the reality of the industrial technical education in Egypt, as well as the main obstacles to its development, and what are the requirements needed to overcome these obstacles.

Consequently, the study has identified a problem in the main question follows:

What the educational requirements necessary for the development of industrial technical education in Egypt?

The ramifications of this question the following sub-questions: -

1. What current realities of the Industrial Technical Education in Egypt?

2. What are the obstacles that hinder the development of the industrial technical education in Egypt?
3. What is necessary to overcome the obstacles that hinder the development of technical education in Egypt's industrial requirements?

Research Methodology:

The study used: descriptive approach in answering the questions of the study with an analysis of the reality of industrial education in order to detect obstacles that prevent the development of technical Education in Egypt.

The study actually present for Technical Education Industrial where he offered a philosophy of technical education Industrial, and its objectives, and the supervising authority in Egypt, the organizational structure for him, and the policy of accept it as the study dealt with the obstacles the development of technical education Industrial in Egypt in terms of the weakness of activating the role of technical supervision, and failure to complete the deficit in the administrative structure, and the weakness of government funding, and the weakness of the effectiveness of the Egyptian national observatory for education, training and employment, and the weakness of the culture of continuing education and training in the Egyptian society, and not to activate the role of boards of trustees, parents and teachers. the study also offered the necessary to overcome the obstacles to the development of technical education industrial in Egypt for requirements the weakness of activating role of technical supervision, and failure to complete the deficit in the administrative structure, and the weakness of government funding, and the weakness of the effectiveness of the Egyptian national observatory for education, training and employment, and the weakness of the culture of continuing education and training in the Egyptian society, and not to activate the role of boards of trustees, parents and teachers.

مقدمـــة:

يعد تطوير التعليم أحد دعـــائم التنميـــة البشـــرية والركيزة الرئيسية للتنمية الشاملة بأبعادهـــا السياســـية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والاهتمام بتطـــوير التعليم نابعاً من الإيمان بأن البدايـــة الحقيقـــة لتطـــور المجتمع وتقدمة هى التعليم ليس هذا فحسب بل أصبح التعليم وتطويره فى قمة أولويات العمل الوطنى الـــذى يجب أن تُجند له جميع القوى الوطنية وتُحشد له كـــل إمكانات الأمة وإخلاص المواطنين وتفـــانيهم(١). فلقـــد بلغت أهمية التعليم فى نهضة الأمم وارتقائها مبلغـــا لا يحتاج إلى التأكيد عليه فالتجارب الدوليـــة المعاصـــرة أثبتت بما لا يدع مجالا للشك أن بداية التقدم الحقيقيـــة بل والوحيدة هى التعليم(٢).

ومما لاشك فيه أن جمهورية مصر العربية الآن فى مرحلة ما بعد ثورتين شعبيتين تستشرف أملا واعـــداً بالحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعيـــة، ويتطلـــع أبناؤها إلى تعليم عصرى، وبالتالى بات من الضرورى أن تسعى الدولة إلى تطوير وتحديث التعليم بصفة عامة والتعليم الفنى بصفة خاصة إيماناً منها بـــأن تطـــوير التعليم الفنى والتدريب المهنى صار مطلباً حتمياً وملحاً لمواكبة التطورات الحديثـــة والتقنيـــة فـــى مختلـــف المجالات، وحتى يستطيع خريجوه أن يكونوا كـــوادر ماهرة قادرة على القيام بدورها فى المساهمة فى تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية(٣).

وتأتى دراسة هذا الموضوع على قدر من الأهميـــة نتيجة لما أكدته الوثائق والتقارير ونتـــائج الدراســـات السابقة والمؤتمرات، من وجود العديد من المشـــكلات التى يعانى منها التعليم الفنى منها:

١- ما أكده تقرير لجنة التعليم والبحث العلمى بمجلس الشورى من وجود عقبات تواجه مجال التخطـــيط والتنظيم الإدارى للتعليم الفنى مثل قلـــة خضـــوع تخطيط التعليم الفنى لبيانات ودراسات إحصـــائية دقيقة وفقدان الرؤى لمستقبل التعليم الفنى، وقلـــة توفر الدراسات حـــول مواكبـــة التعلـــيم الفنـــى لاحتياجات المجتمع، وحتمية إدخال مجالات جديدة تساير متطلبات العصر، وعزوف طلاب المرحلة الإعدادية المتفوقين عن الالتحاق بالتعليم الفنـــى، وضرورة العمل على تطوير وتنمية القيم الجديـــدة التى تغير النظرة الاجتماعية نحو العمل اليـــدوى، وعدم كفاية الأبنية التعليمية الحالية للتعليم الفنـــى،

والعجز الشديد فى عـدد الفصـول، والـورش، والمعامل، وعدم قدرة الإدارة التعليمية على متابعة العملية التعليمية للتعليم الفنى، وعدم التوسع فـى فتح أبواب التعليم العالى أمام الراغبين من خريجى مدارس التعليم الفنى، وعدم وجود قـانون يلـزم القطاعات الإنتاجية فى تحمـل مسـئوليتها نحـو تطوير التعليم الفنى فى مصر(٤).

٢- ما أكده تقرير برنامج إصـلاح التعلـيم الفنـى والتدريب المهنى فى مصر المُمول مـن الاتحـاد الأوربى بالاشتراك مع الحكومة المصـرية مـن وجود العديد من المشاكل والصعوبات التى تواجه التعليم الفنى والتدريب المهنى ومنها افتقار الـبلاد إلى العمالة الماهرة، وتدنى الصورة الاجتماعيـة للتعليم الفنى والتدريب المهنى، ووجـود تحـديات طبقية وثقافية يجب مواجهتهـا لتشـجيع الشـباب والفتيات للالتحاق ببرامج التعليم الفنى والتـدريب المهنى، وانخفاض التقدير المهنى بـين المعلمـين والمدربين والاداريين فى التعليم الفنى والتـدريب المهنى، وأن برامج التعليم الفنى والتدريب المهنى قليله الارتباط باحتياجات سوق العمل، وأن الطرق المؤدية إلى التدريب الفنى المتقدم يسيطر عليهـا معايير وشروط تعليمية لا تتفـق مـع التـدريب المهنى، وأن التعليم الفنى والتدريب المهنى يفتقـر إلى الأنظمة القومية للتقييم وإصـدار الشـهادات وضمان الجودة(٥).

كما أشارت نتائج العديد من الدراسات السابقة إلـى وجود الكثير من المشكلات التى تواجه التعلـيم الفنـى الصناعى بمصر، تأتى مشكلة انتشـار البطالـة بـين الخريجين على رأسها حيث أكدت "ناديـة صـالح"(٦) إحجام بعض رجال الأعمال المصريين عـن العمالـة المصرية واستيراد عمالة أجنبية من ماليزيا وسريلانكا والهند، نظراً لارتفاع مستوى أدائهـم عـن نظـرائهم المصريين.

كما أكدت دراسة "سامية خضر صـالح"(٧) علـى انتشار البطالة بصورة كبيرة بين خريجى التعليم الفنى الصناعى حيث تصل إلـى ٣٠.٥% للـذكور، ٥٠% للإناث.

يُضاف إلى ذلك ما أكدته المؤتمرات العلمية ومنها: المؤتمر والمعرض التقنى الأول لـوزارة التربيـة والتعليم قطاع التعليم الفنى بعنوان "تعليم فنى متطـور ..... رؤية مستقبلية واقعية" والذى أشار البيان الختامى له على حتمية تطوير التعليم الفنى سواء مـن ناحيـة المنهج وأساليب التدريس وإعـداد المعلمـين وجـودة الخريجين، وإعادة تنظيم سياسة القبول لطلاب التعلـيم الصناعى بحيث يصبح مبنياً على الميـول والقـدرات والاستعدادات(٨).

مشكلة الدراسة :

وعلى ضوء ما سبق يتضح أن مشـكلة الدراسـة الحالية تتمثل فى وجود واقع قائم للتعليم الفنى الصناعى فى مصر، وأن هذا التعليم يعانى من قصور واضـح يعوقه عن تحقيق أهدافة، ويواجه معوقات تحول بينـة وبين التطوير، والدراسة الحالية تسعى للكشـف عـن المتطلبات اللازمة للتغلب على هذه المعوقات من خلال التساؤل الرئيسى التالى:

ما المتطلبات التربوية اللازمة لتطوير التعلـيم الفنـى الصناعى فى مصر؟

ويتفرع من هذا السؤال التساؤلات الفرعية التالية:-

١- ما الواقع الحالى للتعليم الفنى الصناعى فى مصر؟

٢- ما المعوقات التى تحول دون تطوير التعليم الفنى الصناعى فى مصر؟

٣- ما المتطلبات اللازمة للتغلب على المعوقات التى تعوق تطوير التعليم الفنى الصناعى فى مصر؟

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى :

١- تحديد واقع التعليم الفنى الصناعى فى مصر.

٢- تحديد المعوقات التى تحول دون تطوير التعليم الفنى الصناعى فى مصر.

٣- تحديد المتطلبات اللازمة للتغلب على المعوقات التى تعوق تطوير التعليم الفنى الصناعى فى مصر.

مصطلحات الدراسة :

من أهم المصطلحات المستخدمة فى هذه الدراسة:

١- **التطوير :**

عرفه (بدوى) فى معجم مصطلحات التربية والتعليم بأنه هو التغيير المقصود والمخطط فى البنية أو الوظيفة أو التنظيم من أجل تنمية أحد أو بعض خواص النظام التعليمى فى إتجاه إيجابى نحو معايير قيمية[٩].

٢- **التعليم الفنى :**

عرفه القانون رقم (١٣٩) لسنة (١٩٨١) بأنه "هذا النوع من التعليم الذى يهدف إلى إعداد فئة الفنى فى مجالات الصناعة والزراعة والتجارة والإدارة والخدمات، وهو تعليم نظامى مدة الدراسة فيه ثلاثة سنوات دراسية بعد مرحلة التعليم الأساسى، ويُعد الطلبة الملتحقين به إعداداً تربوياً وسلوكياً يُكسبهم مهارات علمية وقدرات ذهنية ليكونوا عمالاً مهرة يمثلون حلقة الوصل بين الفنيين خريجى المعاهد الفنية من جهة، والعمال غير المهرة من جهة أخرى، ويمنح الطلبة بعد تخرجهم الشهادة الثانوية أو المهنية أو الفنية أو ما يعادلها"[١٠].

منهج الدراسة :

استخدمت الدراسة المنهج الوصفى الذى يعتمد على رصد ما فى الواقع التعليمى رصداً دقيقاً، كمياً وكيفياً للوقوف على الواقع الحالى للتعليم الفنى فى مصر، وتحديد المعوقات التى تحول دون تطويره، والتعرف على المتطلبات التربوية اللازمة للتغلب على هذه المعوقات.

الدراسات السابقة :

فى ضوء ما تم حصره من دراسات سابقة سوف تقوم الدراسة الحالية بتقسيمها إلى محورين:

الأول: الدراسات العربية.

الثانى: الدراسات الأجنبية.

المحور الأول: الدراسات العربية

١- دراسة عبد الرازق شاكر مراس (٢٠١٢)[١١]

بعنوان احتياجات منطقة حلوان من التعليم الفنى المتميز على ضوء مفهوم التنمية البشرية: "دراسة مستقبلية".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع التعليم الثانوى الفنى الصناعى فى منطقة حلوان، والتعرف على واقع التنمية البشرية بمصر، وأهمية مواجهة التغيرات الحديثة التى تطرأ بسوق العمل واستخدمت الدراسة (منهج الدراسات المستقبلية)، وتوصلت إلى مجموعة من النتائج والمقترحات لتطوير التعليم الثانوى الفنى الصناعى من أهمها ضرورة توافر قنوات اتصال بين المدرسة والمؤسسات الانتاجية فى المجتمع، وضرورة تطوير المدارس بما يتناسب مع اعداد الطلاب، وضرورة الاستفادة من المستحدثات التكنولوجية لتنمية مهارات أفراد المجتمع.

٢- دراسة علاء أحمد عبدالعزيز(٢٠١٥)[١٢]

بعنوان متطلبات مواجهة بعض عوامل الهدر فى التعليم الثانوى الصناعى "دراسة ميدانية بمحافظة الدقهلية".

هدفت الدراسة إلى وضع تصور مقترح لمواجهة بعض العوامل المؤدية للهدر التعليمى بالتعليم الثانوى الصناعى بمحافظة الدقهلية وزيادة كفاءته وقدرته على تحقيق أهدافه المنشودة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفى التحليلى وتوصلت إلى أن أهم مظاهر الهدر التعليمى تتمثل فى:

١- تدهور مستوى الطلاب بسبب نظم القبول الحالية.

٢- وجود عدد كبير من المعلمين غير المؤهلين بالتعليم الفنى الصناعى.

٣- افتقار معظم معلمى التعليم الصناعى للرغبة فى التطوير والتحديث والإطلاع على كل جديد فى مجال التخصص.

٤- عدم قدرة هذا النوع من التعليم على تخريج طالب تتوافر فيه الإمكانيات المهنية التى يتطلبها سوق العمل.

ثانيا محور الدراسات الأجنبية

١- دراسة ايرول فيشنو رامسروب Errol Vishnu Ramsaroop(٢٠٠١)[١٣]

Vocational and Technical Education Changes that are Potential Contributors to the Economic Development of Trinidad and Tobago.

بعنوان تطور التعليم الفنى والمهنى ومدى مساهمته فى التنمية الإقتصادية فى ترينيداد وتوباجو.

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى قدرة التعليم الفنى والمهنى على النهوض بالمستوى الإقتصادى لترينيداد وتوباجو على المدى الزمنى القريب فى الفترة من ٣- ٥ سنوات.

استخدمت الدراسة منهج تحليل النظم، وتوصلت إلى أن برامج التدريب الفنى والمهنى فى جميع أنحاء ترينيداد وتوباغو يجب أن يتم تعديلها من حيث النطاق والتصميم لتعكس التغيرات فى التكنولوجيا وأساليب العمل، وأن التعليم الفنى والمهنى لابد من أن يضمن انتقال سلس من المدرسة الفنية إلى مستوى التعليم الجامعى.

٢- دراسة إدريسى سليمانا Iddrisu Sulemana (٢٠١٤)[١٤]

The Contribution of Ghana's Development of Polytechnics to National Prosperity and Challenges to their Sustainability

بعنوان المساهمة الغانية فى تطوير التعليم الفنى من أجل الإزدهار الإقتصادى والتحديات التى تواجه استمرارها

هدفت الدراسة إلى الكشف عن الدور الذى يقوم به التعليم الفنى فى إحداث التنمية فى غانا، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفى، وتوصلت إلى أن التعليم الفنى والمعاهد الفنية لهم أهمية كبيره ويسهمون بشكل كبير وواضح فى النهوض بغانا وقادرين على إحداث تنمية حقيقية بها كما كشفت الدراسة كذلك عن العديد من المعوقات التى تعانى منها المعاهد الفنية ومنها الروتين وبعض العوامل الإقتصادية والاجتماعية التى تحول دون التحاق الطلاب بها.

تعليق عام على الدراسات السابقة

فى ضوء ما تقدم من دراسات سابقة يتضح أن التعليم الفنى بكافة مستوياته يعانى الكثير من أوجه القصور المختلفة، وأن الحاجة أصبحت ماسة وضرورية لإصلاحه وتطويره.

وتتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة من حيث اهتمامها بتطوير التعليم الفنى، الأمر الذى يُفيد

فى التعرف على الأطر النظرية التى قامت عليها هذه الدراسة فى اهتمامها بتطوير التعليم الفنى إدراكاً منها بأهميته فى المساهمة بمستقبل التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

واستفادت الدراسة الحالية من تلك الدراسات فيما يتعلق:

أ- التعرف على واقع التعليم الفنى الصناعى فى مصر.

ب- تعتبر هذه الدراسات مُنطلق للدراسة الحالية فى التأكيد على أهمية التعليم الفنى الصناعى فى بناء الاقتصاد.

أولاً : الواقع الحالى للتعليم الفنى الصناعى فى مصر .

يعتبر التعليم الفنى االصناعى من الدعامات الهامة فى مجال التقدم الإجتماعى، والإقتصادى للدولة لأنه من مصادر التأهيل للقوى البشرية العاملة، ومحاولة تطوير التعليم الفنى الصناعى لابد لها أن تبدأ بالتعرف على الواقع الحالى للتعليم الفنى من حيث فلسفته، وأهدافه، والجهات المشرفة علية والهيكل التنظيمى له، وسياسة قبول الطلاب به، بهدف رصد وتعزيز الجوانب الإيجابية ونقاط القوة فيه ومعالجة جوانب القصور التى تطاله للوصول بالتعليم الفنى الصناعى للنمط الذى يجعله قادر على النهوض الإقتصادى للدولة.

١ -فلسفة التعليم الفنى الصناعى :

تقوم فلسفة التعليم الفنى الصناعى على إعداد فئة الفنى فى مجالات الصناعة، وتزويد الطلاب بالمهارات الفنية اللازمة لتحقيق التنمية الشاملة، حيث يقوم على تحقيق التوازن بين المهارات الفنية والمهارات الأكاديمية لطلاب هذه المدارس(١٥).

وتنبع فلسفة التعليم الفنى الصناعى من جانبين أساسيين؛ الأول هو الجانب الثقافى والثانى هو الجانب المهنى مع مراعاة تحقيق التوازن بين الجانبين فى مدارس التعليم الثانوى الصناعى وهذا ما يُعبر عنه بفلسفة هذا النوع من التعليم، وترى الدراسة الحالية أن وجود فلسفة واضحة للتعليم الفنى الصناعى يسهم فى رسم السياسات التربوية، ووضع الخطط اللازمة لمواجهة سلبيات هذا النوع من التعليم والحد منها، والقضاء على المشكلات التربوية التى تواجهه .

٢ - أهداف التعليم الفنى الصناعى :

لكى تكون العملية التعليمية عملاً علمياً منظماً وناجحاً، لابد أن تكون موجهة نحو تحقيق أهداف محددة ومقبولة، وفى هذا الإطار اعدت وزارة التربية والتعليم أهدافاً عامة للتعليم الفنى الصناعى تضمنها تقرير الإدارة المركزية للتعليم الفنى بقطاع التعليم الفنى بالوزارة على النحو التالى(١٦):

أ- إتقان العمليات الصناعية التى تحتاج إلى مهارات خاصة.

ب- تهيئة فرص الترابط المهنى فى الحرف ذات الصلة ببعضها.

ت- إكساب الطلاب القدرة على أداء العمليات الصناعية حسب الأصول الفنية الصحيحة.

ث- تهيئة الطلاب للاندماج فى محيط الطبقة العاملة.

ج- إكساب الطلاب القدرة على معرفة المصطلحات الفنية السليمة ومرادفاتها بلغات أجنبية.

ح- إتقان إستخدام العدد والآلات طبقاً للأساليب الفنية الصحيحة.

تلك هى الأهداف التى حددتها وزارة التربية والتعليم والتى ينبغى أن يحققها التعليم الفنى الصناعى، والتى تعبر بدورها عن فلسفة المجتمع.

٣ - الجهات المشرفة على التعليم الفنى الصناعى فى مصر

تتعدد جهات الإشراف على التعليم الفنى الصناعى ومراكز التدريب المهنى بجمهورية مصر العربية ولكل جهة منها سياستها وأهدافها حيث نجد أن هناك سبع وعشرون وزارة أو هيئة تشرف على خمسمائة وأربعون مركز تدريب مهنى منها عدد ثلاثمائة وعشرون مركزاً تابعاً لجهات حكومية مباشرة وعدد واحد وسبعون مركزاً تابع لقطاع الأعمال وذلك على حسب ما أشار إليه تقرير الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء[١٧]، فإذا كانت وزارة التربية والتعليم تشرف على مدارس التعليم الفنى نظام الثلاث سنوات ونظام الخمس سنوات نجد أن مراكز التدريب المهنى تشرف عليها جهات أخرى منها وزارة الصناعة، ووزارة التعليم العالى والبحث العلمى والتكنولوجيا، والهيئة القومية لضمان جودة التعليم والإعتماد، والمجلس الأعلى لتنمية الموارد البشرية، ووزارة القوى العاملة والهجرة، والقوات المسلحة.

وترى الدراسة الحالية أن العمل على تطوير التعليم الفنى لابد أن يتم فى إطار التنسيق الشامل بين الوزارات والهيئات المشرفة علية لبناء أرضية مشتركة تسهم فى تنميه القدرات التنافسية للإقتصاد المصرى.

٤ - الهيكل التنظيمى للتعليم الفنى الصناعى فى مصر:

وفقاً لنظام التعليم المصرى يكون لزاماً على الأطفال الإندماج فى العملية التعليمية بداية من سن من السادسة حتى سن السابعة عشر وبالتالى فهى عملية تمتد إلى إحدى عشر سنة دراسية كاملة، وبالنظر إلى مرحلة التعليم الفنى الصناعى بإعتبارها مرحلة دراسية تهدف إلى إعداد فئة الفنى فى مجال الصناعة نجد أن الهيكل التنظيمى له يتضمن:

أ- المدارس الثانوية الصناعية نظام الثلاث سنوات.

ب- المدارس الثانوية المهنية الصناعية نظام الثلاث سنوات.

ت- فصول ملحقة بالمدارس الثانوية الصناعية نظام السنوات الثلاث لإعداد معلمى المجال الصناعى.

ث- المدارس الفنية المتقدمة الصناعية نظام الخمس سنوات.

ج- مشروع (مبارك - كول) لتطوير التعليم الفنى فى مصر

٥ - سياسة القبول بالتعليم الفنى الصناعى فى مصر.

سياسة القبول هى مجموعة المعايير والشروط التى على أساسها يتم اختيار من يدخلون تحت مظلة هذا النوع من التعليم، والقانون رقم (١٣٩) لسنة (١٩٨١) حدد مجموعة من هذه الشروط وهى :

أ- أن يكون حاصلاً على شهادة إتمام الدراسة بمرحلة التعليم الأساسى فى العام الدراسى السابق لعام الإلتحاق.

ب- ألا يزيد السن عند أول أكتوبر عن ثمانية عشر عاماً[١٨].

ت- أن يكون لائقاً من الناحية الصحية والبدنية.

والدراسة الحالية ترى أن سياسة الإلتحاق بالتعليم الثانوى الفنى فى مصر تتخذ مجموع درجات الطالب فى شهادة إتمام مرحلة التعليم الأساسى كمعيار لتوزيع

الطلاب حيث يُوزع الطلاب ذوى المجاميع الضعيفة وناجحو الدور الثانى من مرحلة التعليم الأساسى على التعليم الثانوى الفنى، وبذلك يلتحق بالتعليم الثانوى الفنى أضعف العناصر وأكثرها إستهتاراً مع مطالبة خريجيه بأن يكونوا قوة الوطن وعماده فى خطط التنمية الإجتماعية والإقتصادية .

ثانياً : معوقات تطوير التعليم الفنى الصناعى فى مصر

نظراً للدور الكبير الذى يساهم به التعليم الفنى الصناعى فى النهوض بالإقتصاد القومى فقد أولته الدولة إهتماماً خاصاً وعملت على النهوض به وتطويره فسنت القوانين والتشريعات التى تنظم سير العمل به، واستُحدثت التخصصات التى تتماشى مع ظروف البلاد وحاجاتها وإمكاناتها ؛ إلا أنه وعلى الرغم من ذلك فإن عملية التطوير هذه تواجه العديد من المعوقات والتى يمكن توضيحها على النحو التالى:

١ -ضعف تفعيل دور التوجيه الفنى .

يُعد التوجيه التربوى من أهم الوسائل التى يمكن الإعتماد عليها بشكل كامل فى تطوير العملية التعليمية نظراً لإرتباطه بكافة أركانها، والتربية الحديثة تنظر إلى التوجيه الفنى على أنه خدمة فنية تعاونية هدفها الأول دراسة الظروف التى تؤثر فى عمليتى التربية والتعليم، ثم العمل على تحسين هذه الظروف بالطريقة التى تكفل لكل طالب فرص النمو السليم الذى يجعل منه العامل الفنى الذى يخدم نفسة ووطنه إلا أن هناك العديد من العوامل التى تسبب ضعف دور التوجيه الفنى فى العملية التربوية منها:

أ- أن العديد من موجهى المواد العملية غير مؤهلين تربوياً فيختلط لديهم مفهوم التوجيه التربوى وينظر إليه على أنه إصطياد للأخطاء ومراقبة الأداء سواء كان ذلك بالنسبة للمعلمين أو بالنسبة لإدارات المدارس التى يقوم بمتابعتها فى إطار خطة المتابعة الشهرية.

ب- أن العديد من موجهى مواد الثقافة العامة ينظر إلى عملية نقل معلم التعليم العام للعمل بالتعليم الفنى الصناعى كنوع من العقاب للمعلم المقصر فى أداء عملة أو كفترة إنتقالية إجبارية يجب أن يعمل بها كل معلم يريد الإنتقال من العمل بالتعليم الأساسى إلى العمل بالتعليم الثانوى العام.

ت- ضعف تفعيل القانون (١٥٥) لسنة (٢٠٠٧) بحيث أن وظائف التوجيه الفنى هى وظائف غير دائمة وقابلة للتجديد بعد عمل مقابلات مع لجان إختيار القيادات بالمديريات التعليمية إلا أن ذلك يظل مجرد حبر على ورق.

لذلك يجب أن يعود التوجيه الفنى لمسارة الصحيح ويصبح عملية تعاونيه يشترك فيها الموجة الفنى مع المعلم والمعلم الأول ومدير المدرسة فى التغلب على ما يعترضهم من عقبات ومشكلات، والوصول معهم إلى الدرجة التى تجعله فعال ومفيد فى مجتمعة وبيئته.

٢ - عدم إستكمال العجز فى الهيكل الإدارى

المتفحص لأوضاع التعليم الفنى الصناعى عن قرب يجد أنه يعانى من العجز فى هيئات التدريس المؤهلة تربويا للمواد الفنية والنظرية بالإضافة إلى وجود عجز فى مدرسى المواد الثقافية بالمدارس الفنية بأنواعها المختلفة حيث أنه يتم انتدابهم من مدارس الثانوى العام إلا أن معظمهم لا يستجيبون لهذا الانتداب نظرا لأن أغلب الطلاب بالثانوى الفنى لا يقبلون على الدروس الخصوصية للمواد الثقافية، كما أن هناك بعض مُعلمى

المواد الثقافية العامة الذين يلتحقون بالعمل بالمكافأة الشاملة أو العقود المؤقتة بمدارس التعليم الفنى وبعد تثبيتهم للعمل الدائم بوزارة التربية والتعليم يسعون للهروب من العمل من مدارس التعليم الفنى إلى مدارس التعليم العام بهدف البحث عن الدروس الخصوصية وبذلك أصبح التعليم الفنى باب خلفى للإلتحاق بوظائف التعليم الحكومى وفى نفس الوقت يعانى من عجز فى عدد المعلمين به.

كما يعانى الهيكل الإدارى كذلك من صعوبة تحسين مبانى ومرافق بعض مدارس التعليم الفنى وعدم كفايتها لأعداد التلاميذ مما يؤدى إلى ارتفاع كثافة الفصول حتى وصلت فى بعض المحافظات إلى أكثر من (٥٠) طالب - طالبة بدرجات متفاوتة وصارخة سواء فى الريف أو فى الحضر بالإضافة إلى عدم تحقيق الاستيعاب الكامل للطلاب وعدم انتشارها بالشكل الكافى لتغطية كافة المحافظات وجميع مراكزها وقراها كما هو الحال بالتعليم الثانوى العام، كما أن الغالبية العظمى من المدارس الفنية الموجودة حاليا حالتها الفنية (مبانى – مرافق – تجهيزات....الخ) ليست على المستوى المطلوب حيث أن ما يدرج للصيانة بموازنة الوزارة لا يكفى لإتمام عمليات الصيانة والإصلاحات المطلوبة بها[١٩]. ومن ثم يمكننا القول أن إفتقار المدرسة الثانوية الفنية الصناعية للتجهيزات الضرورية لعملية التدريب والتعليم يُعد عامل مؤثر فى عدم قدرتها على جذب الطلاب نحوها وبالتالى الهروب والتسرب منها مما يؤثر على العملية التعليمية ويؤدى إلى إرتفاع نسبة رسوب الطلاب فى نهاية الأمر.

٣ - ضعف التمويل الحكومى

الإنفاق على التعليم وتمويله هو إستثمار فى رأس المال البشرى له عائد إيجابى على دخل الفرد، وعلى الدخل القومى أيضاً، والإنفاق الحكومى على التعليم الثانوى بجمهورية مصر العربية فى السنوات الخمس عشرة الأخيرة ينبع من الميزانية العامة للدولة، وصندوق دعم وتمويل المشروعات التعليمية، والمعونات الأجنبية ومساهمات الجهات المانحة.

إلا أن تمويل التعليم الفنى الصناعى باعتباره أحد أفرع التعليم الثانوى يواجه العديد من التحديات تمثلت فى ضعف الميزانيات المخصصة له فى السنوات الخمس الأخيرة حيث تراوحت ما بين (٥٠–٨٠) مليون جنية سنوياً فقط وهو ما أكدته تقارير التنمية البشرية[٢٠]، واعتماده بنسبة كبيرة على الدولة، مما يشكل عبئاً كبيراً عليها، وضعف مساهمة الشركات وقطاعات العمل والإنتاج فى تمويل التعليم الصناعى بالشكل الذى يمكن أن نطلق علية ما يسمى الإعتماد المطلق على أسلوب التمويل المركزى وتهميش الجهود الشعبية والقطاع الخاص والتقليل من دورها حيال قضية التعليم، الأمر الذى يؤدى لخلل فى هيكل تمويل أبواب الصرف المختلفة.

ومما سبق تؤكد الدراسة أن سلبية المؤسسات المستخدمة لمُخرجات التعليم الفنى فيما يتعلق بتمويل كلفتة لا يؤدى فقط إلى حرمانه من موارد قوية بل يؤدى إلى إن تكون مخرجات هذه المؤسسات ضعيفة ولا تلائم سوق العمل لذلك لابد من أن يكون هناك تلاحم قوى بين مؤسسات التعليم الفنى من جهة وقطاعات العمل الموجودة فى السوق من جهة أخرى بحيث يمكن لمؤسسات العمل المُستخدمة لمخرجات

التعليم الفنى المشاركة فى تخطيط التعليم الفنى وتطوير سياساته واتجاهاته وتقويم فاعليته فى مقابل القيام بعمليات التدريب والتمويل وتقديم الأجهزة والمعدات.

٤ - ضعف فاعلية المرصد القومى المصرى للتعليم والتدريب والتوظيف

المرصد المصرى للتعليم والتدريب والتشغيل هو أحد أشكال الشبكة التنسيقية متعددة الأطراف التى تعمل على إنشاء وتطوير نظام شامل للمعلومات المتصلة بالموارد البشرية فى سوق العمل بأركانه الثلاثة التعليم والتدريب والتشغيل، حيث يعمل كنقطة ارتكاز محورية بين طرفين اساسيين الطرف الأول منهم هو منتجو البيانات والطرف الثانى هو كافة الجهات المستفيدة والمستخدمة لها(٢١).

أُنشئ المرصد المصرى للتعليم والتدريب والتوظيف من قبل مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء بالتعاون مع عدد من الوزارات والهيئات والجهات الحكومية والمدنية والخاصة التى تهدف إلى حصر الفجوة بين العرض والطلب فى سوق العمل، والتنبؤ بالاحتياجات المستقبلية للتدريب والتوظيف، بالإضافة إلى إنشاء قواعد بيانات متعددة المصادر للتعرف على الاحتياجات المستمرة للتوظيف، وربط ذلك بالتعليم.

وهناك بعض المعوقات التى تحول دون قيام المرصد المصرى للتعليم والتدريب والتوظيف منها ضعف الحملة الدعائية التى توضح فائدة المرصد وكيفية الإستفادة منه على الوجه الأمثل بالإضافة إلى وجود بعض التشريعات التى تفرض السرية على البيانات وعدم إمكانية مشاركتها مع أى جهة حكومية كانت أو خاصة وهو ما يعكس القلق من:

١- قله المعلومات وضعف المؤشرات المتعلقة بسوق العمل والتى تساعد مُتخذى القرار وراسمى سياسات سوق العمل على مراقبة وتقييم اتجاهات سوق العمل.
٢- تخبط راسمى السياسات والباحثين عن عمل وأصحاب العمل فى معرفة الكفاءات المطلوبة لسوق العمل بالإضافة إلى تخبط الطلاب فيما يتعلق باتخاذ قرارات بشأن التخطيط لمستقبلهم المهنى.
٣- التردد فى إتخاذ القرار المناسب فى مجال سوق العمل لقلة البحوث والدراسات المتعلقة به.
٤- ضعف التنسيق والتعاون بين الجهات العامة والخاصة المنتجة والمستخدمة لبيانات سوق العمل.
٥- ضعف ثقافة التعليم والتدريب المستمر فى المجتمع المصرى

أصبح التعليم والتدريب المستمر ضرورة ملحة لمواجهة تحديات العصر، ومواجهة مشكلات التعليم المدرسى وقصور النظم التربوية الرسمية فى المجتمعات النامية ذلك لأن هذه المجتمعات تعانى من مشكلات فى بنيتها الداخلية تتطلب تحركاً سريعاً للتغلب عليها، ومن أهم هذه المشكلات تردى الأوضاع التعليمية بها مما يفرض عليها تنظيم إستراتيجية خاصة لمواجهتها على أن تكون التنمية البشرية والتعليم المستمر المنطلق الأساسى لها(٢٢). إلا أن نظم التدريب والتشغيل فى المجتمعات النامية ومن بينها مصر تُعانى من مشكلات عدة من بينها الإطار المؤسسى المتضخم وغياب التنظيم بين الجهات المختلفة والمعنية بالتدريب والتشغيل وعدم توافر نظام معلومات عن سوق العمل وغياب خطة واضحة للتدريب فى مصر ونقص فى ثقافة التعليم والتدريب المستمر مما يحول دون تطوير

تلك النظم فى مصر وتحسين جودتها ومواجهة ما يترتب على ذلك من احتياجات والتزامات الداخلين الجدد إلى سوق العمل، وتحديث مهارات القوى العاملة مما يؤثر بدورة على التعليم الفنى الصناعى ويعمل كعائق قوى ومؤثر فى طريق تطويره المنشود.

٦- عدم تفعيل دور مجالس الأمناء والآباء والمعلمين

مجالس الأمناء هى إحدى التنظيمات الإجتماعية والتى تستهدف تحقيق الترابط بين المؤسسة التعليمية والمجتمع المحلى من أجل زيادة فاعليتها فى رعاية الطلاب تربوياً والمشاركة فى تنمية المجتمع المحلى وتحقيق المشاركة المجتمعية فى العملية التعليمية، من خلال الإجتماعات الدورية لهذ المجالس لمناقشة مشكلات الطلاب والعملية التعليمية، وتنظيم الندوات والمؤتمرات داخل المدرسة وخارجها، مع إتاحة الفرصة لمشاركة رجال الفكر والأدباء وأساتذة الجامعات من أبناء المجتمع المحلى بجانب مشاركة أولياء الأمور فى صناعة القرارات التى تتخذها المدرسة لصالح العملية التعليمية والطلاب ومن خلال تيسير سُبل إتصال أولياء الأمور وأفراد المجتمع بالعاملين فى المدرسة، وترحيب إدارة المدرسة بزيارة أولياء الأمور فى الأوقات المحددة لذلك، لمتابعة مستويات أبنائهم الدراسية(٢٣).

وفى الحقيقة أن هناك العديد من العوامل التى تعوق مجلس الأمناء عن القيام بالمهام المكلف بها ومنها قله الجدية فى الإنتخابات وتدخل السلطات التعليمية فيها، وضعف برامج التدريب المقدمة لأعضاء مجالس الأمناء لتحسين آدائهم ودورهم(٢٤).مما يضعف بدورة من قدرتهم على متابعة ورقابة كافة جوانب العملية التعليمية وتوفير مصادر تمويل إضافية تساهم فى توفير ميزانية تعود بالنفع على العملية التعليمية وتطويرها.

ثالثاً : المتطلبات اللازمة للتغلب على معوقات التى تطوير التعليم الفنى الصناعى فى مصر.

١- بالنسبة لضعف تفعيل دور التوجيه الفنى .

أ- ضرورة دمج توجية المواد الفنية الثقافية والعملية للتخصص الواحد.

ب- تفعيل المادة (٧٨) من القانون رقم ١٥٥ لسنة (٢٠٠٧) بشأن كادر المعلم فيما يتعلق باختيار هيئة التوجيه الفنى.

ت- إعادة تنسيق العلاقة بين هيئة التوجية الفنى وإدارة المدرسة لتصبح قائمة على التعاون والتكامل.

ث- زيادة أعداد الموجهين فى التخصصات المختلفة بحيث يصبح الموجة مسؤل عن عدد محدود من المقررات الدراسية.

ج- ضرورة تعديل اللائحة التنفيذية (٢٨٤٠) المنظمة للقانون (١٥٥) لسنة (٢٠٠٧) بحيث تنص على ضرورة تخصيص نصاب أسبوعى للموجة يقوم بتدريسة ليصبح الموجة وثيق الصلة بالمنهج.

ح- تكثيف الدورات التدريبية المقدمة لهيئات التوجية الفنى بحيث يصبح على صلة بالإتجاهات الحديثة التى من شأنها رفع مستوى آدائة.

٢- بالنسبة لعدم إستكمال العجز فى الهيكل الإدارى.

أ- تخصيص معلمين للعمل بقطاع التعليم الفنى يكون تعيينهم وترقياتهم بمدارس التعليم الفنى.

ب- رفع نسبة معلم المواد التخصصية الفنية العملية والعلمية من الأرباح النقدية لمشروع رأس المال مراعاة للطبيعة الخاصة لعملهم ولتحفيزهم.

ت- تشجيع معلمى مواد الثقافة العامة للإنتقال والعمل بقطاع التعليم الفنى من خلال منحهم حوافز وبدلات ومميزات لا يحصلون عليها فى مدارس التعليم العام.

ث- العمل على إعادة توزيع التجهيزات المعملية على المدارس لتلافى تكدس المعامل فى مدارس وإفتقار مدارس أخرى لها.

ج- تجهيز المبنى المدرسى بالخدمات الطلابية الأساسية والمعامل الحديثة والمتطورة والإمكانات التى تجعله جاذب للطلاب ومساعد لعملية التعليم والتعلم.

ح- توفير المواد الخام لكل تخصص بالقدر الكافى والمناسب لعمليات التدريب وبالكميات التى يتمكن معها الطلاب من إتقان المهاررات الفنية.

٣- بالنسبة لضعف التمويل الحكومى.

أ- ضرورة إعتبار تمويل التعليم الثانوى الفنى الصناعى جزء من تكاليف الإنتاج أسوة بالدول المتقدمة صناعياً مثل ألمانيا واليابان.

ب- سن القوانين والتشريعات التى تشجع الشركات وقطاعات العمل والإنتاج على تمويل التعليم الثانوى الفنى الصناعى فى مقابل الحصول على الإعفاءات الضريبية.

ت- تشجيع الجهود الذاتية فى تمويل التعليم الثانوى الفنى الصناعى.

ث- تطوير الشراكة بين قطاع التعليم الفنى والقطاع الخاص بتمويل التعليم الثانوى الفنى الصناعى فى مقابل نسبة من أرباح مشروعات رأس المال والحصول على العمالة المؤهلة والمدربة فى إطار ما يمكن أن يطلق علية (التعليم فى مقابل العمل).

ج- إعادة هيكلة صندوق دعم وتمويل المشروعات التعليمية بوزارة التربية والتعليم حيث أن موارد الصندوق مقررة بالقانون رقم (١٣٩) لسنة (١٩٨١) ولم تعد تتناسب مع الوقت الراهن.

ح- تحسين الإستفادة من المعونات الأجنبية ومساهمات الجهات المانحة.

٤- بالنسبة لضعف فاعلية المرصد القومى المصرى للتعليم والتدريب والتوظيف.

أ- تدشين حمالات إعلانية دعائية لتوعية أفراد المجتمع بدور المرصد القومى للتعليم والتدريب فى التنبؤ بالاحتياجات المستقبلية للتدريب والتوظيف، والتعرف على اتجاهات سوق العمل داخلياً وخارجياً.

ب- الإعلان عن المواقع الإلكترونية للمرصد القومى المصرى للتعليم والتدريب والتوظيف بالمحافظات ليسهل على طلاب وخريجى التعليم الفنى الصناعى الوصول إليه.

ت- تعديل التشريعات التى تفرض السرية على البيانات وعدم إمكانية مشاركتها مع أى جهة حكومية كانت أو خاصة.

ث- ضرورة إعتماد المرصد القومى المصرى للتعليم والتدريب والتوظيف على مؤشرات ميدانية للوظائف المطلوبة لسوق العمل بالإضافة إلى مؤشرات سوق العمل التى تعتمد على إعلانات الوظائف بالجرائد القومية الثلاثة.

٥- بالنسبة لضعف ثقافة التعليم والتدريب المستمر فى المجتمع المصرى.

أ- ضرورة توافر إحصاءات دقيقة ومحدثة حول منظومة التدريب، من حيث أعدادها، وتوزيعها حسب مجالات التخصص، ومستوى الكفاءة، والتجهيزات لدى كل منها، وأعداد المتدربين وتخصصاتهم، وغيرها من المجالات ذات الصلة بالعملية التدريبية.

ب- التوسع فى عقد الندوات والمؤتمرات العلمية التى تعرف المجتمع بأهمية التعليم والتدريب المستمر والجدوى الإقتصادية منه.

ت- توحيد الجهات المسؤلة عن إصدار بيانات وإحصاءات عن مراكز التدريب فى مصر فى جهة حكومية واحدة تصبح هى الجهة المسؤلة عن رسم السياسة القومية للتوجيه والتدريب المهنى ووضع البرامج والآليات التى تكفل تنفيذها.

ث- سرعة العمل على إنشاء قاعدة بيانات عن سوق العمل المصرى وإحتياجاته للمساعدة على إحداث توافق بين جانبى العرض والطلب فى سوق العمل، وتوجية المتدربين إلى مجالات العمل المرتبطة بأنماط التدريب المختلفة قبل بدء العملية التدريبية.

٦-عدم تفعيل دور مجالس الأمناء والآباء والمعلمين.

أ- يجب أن يتضمن تشكيل المجلس رئيس مجلس الطلاب فى المرحلة الثانوية وأن يتولى رئاسة المجلس عضو من أولياء الأمور أو المجتمع المحلى، وأن يكون عدد أولياء الأمور وأعضاء المجتمع المحلى أغلبية فى المجلس تأكيداً لإستقلاليته حتى لا تتحكم الإدارة المدرسية فى عمله.

ب- ضرورة مراعاة الجدية فى إنتخابات مجالس الأمناء.

ت- الحرص على أبعاد السلطات التعليمية عن التدخل فى الإنتخابات ونشر كافة الإجراءات الخاصة بها فى جميع الوسائل الإعلامية المتاحة وفى المؤسسات المجتمعية.

ث- عقد إجتماع دورى فى بداية كل شهر محدد بموعد ومكان ثابتين، مع الأخذ فى الإعتبار إحتمال وجود إجتماعات طارئة وفق ظروف كل مدرسة ومستجداتها.

ج- تنظيم دورات تدريبية لأعضاء مجالس الأمناء لتحسين آدائهم ودورهم.

ح- ضرورة تشكيل فريق عمل يتولى عمليات التقويم يضم ممثلين عن المدرسة، والمجلس، والآباء والمجتمع ويتم التقويم بصورة دورية للوقوف على السلبيات ومعالجتها أولاً بأول.

المراجع وفقاً لورودها فى الدراسة :

١- ثروت على على الديب : التعليم الفنى والعدالة الاجتماعية فى مصر دراسة ميدانية على تلاميذ وخريجى المدارس الصناعية فى مدينة المنصورة – تطوير التعليم النوعى فى مصر والوطن العربى لمواجهة متطلبات سوق العمل فى عصر العولمة رؤى استراتيجية (جامعة المنصورة، كلية التربية النوعية، ٩-١٠ أبريل ٢٠٠٨) ص١٦٣.

٢- حسين كامل بهاء الدين: التعليم والمستقبل (القاهرة : دار المعارف، ١٩٩٧) ص١٣٠.

٣- وزارة التربية والتعليم: **دليل معلم التعليم الفنى (** القاهرة : قطاع التعليم الفنى، ٢٠٠٢) ص٢١.

٤- مجلس الشورى : **استراتيجية التعليم قبل الجامعى" التعليم الفنى فى مصر**" (القاهرة : لجنة التعليم والبحث العلمى، ٢٠١٢) ص ص ٢٨-٣٠.

5- www.tvet.org/PolicyStratygy/Strategy13-10-2012.pdf Available at: 4/4/2016

٦- نادية صالح : العلاقة التكاملية بين الجهات المؤهلة وجهات التشغيل- **محاضرة ألقيت بالمؤتمر الثانى للتعليم الفنى** (جامعة القاهرة، قاعة المؤتمرات بمدينة الطلبة، ٤ فبراير ٢٠٠٧).

٧- سامية خضر صالح : **البطالة بين الشباب حديثى التخرج** (القاهرة : كلية التربية جامعة عين شمس، ط٢، ١٩٩٨) ص٥١.

٨- وزارة التربية والتعليم: المعرض التقنى الأول لوزارة التربية والتعليم قطاع التعليم الفنى- **تعليم فنى متطور .. رؤية مستقبلية واقعية** (جامعة القاهرة، قاعة المؤتمرات بمدينة الطلبة، ١٧-١٨ إبريل ٢٠٠٥).

٩- أحمد زكى بدوى : **معجم مصطلحات التربية والتعليم**(القاهرة: دار الفكر العربى، ١٩٨٠)، ص٩٨.

١٠-وزارة التربية والتعليم : **قانون التعليم رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١**(القاهرة: الهيئة العامة للمطابع الأميرية، ط ٥، ١٩٩٢) مادة رقم ٣٠.

١١-عبد الرازق شاكر مراس: احتياجات منطقة حلوان من التعليم الفنى المتميز على ضوء مفهوم التنمية البشرية : دراسة مستقبليه (رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة بنها، ٢٠١٢).

١٢-علاء أحمد عبدالعزيز: متطلبات مواجهة بعض عوامل الهدر فى التعليم الثانوى الصناعى دراسة ميدانية بمحافظة الدقهلية (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة المنصورة، ٢٠١٥).

13- Ramsaroop ,Errol Vishnu : **" Vocational and Technical Education Changes that arePotential Contributors to the Economic Development of Trinidad and Tobag "** Unpublished PH.D Thesis, University of State , New York , 2001.

14- Iddrisu Sulemana**.:" The Contribution of Ghana's Development of Polytechnics to National Prosperity and Challenges to their Sustainability "** Unpublished PH.D Thesis, University of Edinburgh , Edinburgh , 2014.

١٥-وزارة التربية والتعليم : **الخطة الإستراتيجية القومية لإصلاح التعليم قبل الجامعى فى مصر – نحو نقلة نوعية فى التعليم ٢٠٠٧/٢٠٠٨ – ٢٠١٢/٢٠١١** ، ص٢٨٠.

١٦-وزارة التربية والتعليم، قطاع التعليم الفنى والتجهيزات: **تقرير الإدارة المركزية للتعليم الفنى** (القاهرة : غير منشور، ١٩٩٦)، ص٢٣.

17- www.services.moe.gov.eg/books/012013/main_book2013.html

١٨-وزارة التربية والتعليم : **قرار وزارى رقم (١٥٤) بتاريخ ١٩٨٩/٧/٦ بشأن قواعد الالتحاق بمدارس وزارة التربية والتعليم**، مادة رقم (٣).

١٩-البرت سيف حبيب وأخرون : " التعليم الفنى فى مصر: المشاكل والحلول "**مجلة الإدارة**، إتحاد

جمعيات التنمية الإدارية، العدد الأول، المجلد٥١، يناير ٢٠١٤، ص ص ٤٠-٤١.

٢٠- إستراتيجية تطوير التعليم الفنى ٢٠١١/٢٠١٢-٢٠١٦/٢٠١٧ : **مرجع سابق**، ص٣٠.

www.observatory.gov.eg/front/ar/index.aspx index.aspx

Available at:٢٠١٦/٢/١

٢٢- غادة الجابى : "حول التعليم المستمر" **تعليم الجماهير**، تونس، الجهاز العربى لمحو الأمية وتعليم الكبار السنة الرابعة عشر، العدد ٣٢، ديسمبر١٩٨٧، ص١٥٣.

٢٣- على السيد الشخيبى : المشاركة المجتمعية فى التعليم، الطموح والتحديات- **مؤتمر آفاق الإصلاح التربوى فى مصر** (جامعة المنصورة : كلية التربية، ٢-٣ أكتوبر ٢٠٠٤)، ص ٢٧٩.

وفاء حسن مرسى : " دور مجلس الأمناء فى المدرسة الثانوية العامة – دراسة تقويمية " **مجلة التربية المعاصرة**، رابطة التربية الحديثة، العدد ٧٠، يونيو ٢٠٠٥، ص ص ١٠٩-١١٠